مقال مراجعة موضوع: (Article Review)

Kurdish Election Arrive–Finally, and With challenges

مراجعة: م.د جعفر الصادق مهدي عطية

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/١١/١٧ تاريخ القبول ٢٠٢٤/١١/١٩

تاريخ النشر ٢٠٢٥/١١/٣٠

نشر الباحث (Winthrop Rogers) الخبير في مجال التحليل السياسي وحقوق الانسان والاقتصاد السياسي في معهد الشرق الأوسط في واشنطن (The Middle East Institute) مقال بعنوان (Kurdish Election Arrive–Finally, and With challenges) وترجمته الى العربية (الانتخابات الكردية تصل اخيراً ومعها تحديات)

ركّز الباحث من خلال المقال على تأثير انتخابات برلمان إقليم كردستان التي أجريت في(٢٠٢٤\١٠\٢٠) على استعادة الخلافات السياسية في الإقليم، لا سيّما وان هذه الانتخابات قد تأخرت لعامين على موعدها المقرر بفعل اشتداد الخلافات وتزايد الازمات ما بين الفاعليين الرئيسين في الإقليم، فضلاً عن حجم التحديات التي تعتري المنطقة ومشاكلها المتزايدة وكذلك الفساد المستشري الذي افضى الى القصور في تحسين الواقع المعيشي والاقتصادي لسكان الإقليم وقد عزى الباحث الأسباب الرئيسة لتفاقم الخلافات ما بين القوى السياسية داخل الإقليم وهي كما يلي:

١-العلاقات غير المستقرة ما بين مركز القرار السياسي في الإقليم تجاه الحكومة الاتحادية في بغداد من جهة وما بين الجارتين تركيا وايران وتأثيراتهم على خلق مراكز استقطاب داخل الإقليم وتشتيت قراره السياسي واستدامة حالة الضعف بفعل التداخل العرقي للسكان وتداخل الخصوصيات الاجتماعية مما يجعل من الإقليم مصدر قلق وتهديد لكلتا الدولتين، ومن ثم يبرر ذلك طبيعة العلاقات المعقدة ما بين الإقليم وجواره الإقليمي.

٢-الخلاف ما بين الحزبين على عدد مقاعد الأقليات العرقية والدينية في الإقليم البالغة(١١) مقعد وفق ما يراه الحزب الديمقراطي الكردستاني في حين يرى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ان هذه المعادلة منحت منافسة غير عادلة في الإقليم مما اسهم ذلك في استرجاع الخلافات السابقة على سبيل التوصل لإتفاق دائم، مما استدعى الى اللجوء لحكم المحكمة الاتحادية القاضي بتحديد مقاعد الأقليات في الإقليم وهي : ثلاثة مقاعد للمسيحيين ومقعدان للتركمان موزعة على محافظة دهوك واربيل والسليمانية.

٣-لقد جلب كلا الحزبين جيلاً جديداً من القيادة منذ الانتخابات الأخيرة في الإقليم فقد اوكل مسعود البرزاني الشخصية الأبرز في الحزب الديمقراطي الكردستاني المسؤولية اليومية الى نجله الأكبر مسرور البرزاني الذي شغل رئيس حكومة الإقليم منذ العام(٢٠١٩) ، إذ تم تهميش نيجرفان البرزاني الى حد كبير بسبب صعود ابن عمه وتم رفعه فعلياً الى منصب تشريفي وابعاد حلفائه من المناصب الحزبية الرئيسة، فيما خضع الاتحاد الوطني الكردستاني لعملية انتقالية مماثلة وان كانت اكثر فوضوية فقد ارتقى بافل طالباني الابن الأكبر للزعيم الراحل جلال الطالباني واطاح بأبن عمه

لاهور شيخ جنكي مما يوضح مدى انحسار ممارسة السلطة والمشاركة في القرار السياسي ضمن نطاق عائلي وقبلي محدود داخل الإقليم.

يرى كاتب المقال بأن هيمنة التفاعلات المتوترة بين الحزبين على جعل المعارضة السياسية تبدو وكأنها مجرد فكرة ثانوية، إذ تتكون المعارضة من أربعة أحزاب علمانية: حركة الجيل الجديد، حركة كوران، الجبهة الشعبية، حركة الوفاق الوطني، اما الجماعات الإسلامية فهي: الاتحاد الإسلامي الكردستاني وجماعة العدالة الكردستانية، ومن ثم فأن المعارضة لا تمتلك فرصة كبيرة لإزاحة الاحتكار الثنائي الحاكم.

من وجهة نظر الكاتب ان عملية تشكيل الحكومة سوف تكون بالغة الصعوبة ايان كانت النتيجة ومن الصعب حل العداء العميق بين الحزبين الحاكمين مما يقوض اهمية الممارسة الانتخابية كسبيل لتحقيق التداول السلمي على السلطة ويفقد الامتثال لمخرجاتها ويكرس الاحتكار السياسي المعزز للانقسام المجتمعي الذي يرفد ديمومة الصراع ويمنح الفرصة للتدخل الخارجي الذي يقحم الإقليم ضمن سياسات التنافس الإقليمي والدولي مما ينعكس ذلك على تعقد المشهد السياسي ويضفي مزيداً من الأعباء التي تقيد قدرة الحكومة الاتحادية على السيطرة المؤسسية لنشاط الدولة وضبط أوضاع الاقليم محلياً وتضعف التأثير المطلوب لسياستها ونشاطها خارجياً، لذلك تكتسب الازمات السياسية في إقليم كردستان ابعاد متعددة ذات تأثيرات متباينة بحكم طبيعة التعقيدات والتداخل الذي تفرضه القضية الكردية عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة وحاضرها المثقل بالأزمات المتراكمة، فضلاً عن انعكاس الظروف السياسية والتحديات التي تعصف بالمنطقة واثارها على مسارات الاحداث السياسية في الإقليم وايضاً الأوضاع التي تعتري واقع الحكومة الاتحادية والتزاماتها الدولية التي عادةٍ ما تخترق بفعل ما يشهده إقليم كردستان من ظروف تحد من معززات الاستقرار والانسجام داخل الوحدة السياسية التي تمثلها الدولة العراقية ومؤسساتها الدستورية، واننا نرى بأن ما يعزوه الباحث من التأثير المتفاقم للازمات السياسية وحالة اللااستقرار في إقليم

كردستان لا يتوقف على ما ذكر سلفاً وانما انعدام المؤسسية والابتعاد عن صياغات تشريعية واطر قانونية داعمة للعدالة وضامنة لإستقرار نشاط مؤسسات الدولة، ومن ثم الرضوخ لمضامينها بما يحقق سيادتها ونفاذها على مستوى النخب وممارساتها السياسية والمواطنين على حدٍ سواء، وايضاً غياب الرؤية السياسية الوطنية المعززة للانسجام والاندماج مع الكيان الوطني فإشاعة الفكر القائم على الانفصال والأداء السياسي القائم على انهاض الشعور بالانتماء للمكون العرقي ومن ثم الولاء الفرعي القائم على القبيلة اصبح ذلك دافع بقوة نحو تعزيز ثقافة الصراع سواء بين القوى السياسية على مستوى الإقليم او من خلال تعاملهم مع الحكومة الاتحادية ومن ثم اصبح العرف الذي تفرضه المساومات السياسية يسمو في بعضه على الأطر الدستورية والقانونية لا بل اخضعت التشريعات لتكريس محتوى الاتفاقات السياسية مما يوضح طبيعة الأداء السياسي الذي اخذ ينحرف نحو مراميه التي تكرس الحكم الرشيد وتحقيق الاستقرار المفضي للإنجاز المستدام الذي يمنع رهن مصير الدولة او وحداتها المحلية والفيدرالية بيد اشخاص او جماعة محددة قائمة على استنزاف الدولة لديمومة احتكارها على مواقع السلطة ومواردها ومن ثم أصبحت تؤطر ذلك ببعض الفعاليات الديمقراطية القائمة على ابراز الجوانب الشكلية للممارسات السياسية واضفاء الشرعية عليها دون ان تحقق كامل أهدافها التي تغرس في الوعي الموجه للسلوك والتعبير من خلال الممارسات المتنوعة التي توفرها الديمقراطية، لذلك تعكس انتخابات إقليم كردستان واقعاً معقد من الازمات العميقة التي تعكس الثقافة السياسية السائدة وطبيعة إدارة السلطة وايضاً المسارات التي تعترض المشاركة سياسية الفعالة والمعززة بنشاط مكونات المجتمع المدني وتنافس حزبي قائم على البرامج السياسية المدركة لواقع الإقليم وتحدياته.

نشر المقال بتاريخ ٢٠٢٤\١٠\١١٧ على الموقع الالكتروني الخاص بمعهد الشرق الأوسط في واشنطن الذي يعد اقدم مؤسسة بحثية غير حزبية مخصصة فقط لدراسة الشرق الأوسط https://www.mei.edu/about